الأمم المتحدة

E/CN.5/2017/8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 November 2016
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الخامسة والخمسون

١-١٠ شباط/فبراير ٢٠١٧

البند ٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل البرنامجية ومسائل أخرى: معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

تقرير مجلس معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الخامسة والخمسين تقرير مجلس معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية عن أعمال المعهد خلال عامَي ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

* E/CN.5/2016/L.1.

071216 281116 16-20529 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير مجلس معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية عن أعمال المعهد خلال عامَي ٢٠١٥ و ٢٠١٦

موجز

يغطي هذا التقرير أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية في عامَي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. ويلقي التقرير الضوء على الإنجازات البرنامجية للمعهد خلال هذه الفترة ويعرض حالته المؤسسية والمالية.

وقد اتسمت فترة السنتين بفرص وتحولات شهدها المعهد وهي: اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مما أتاح للمعهد فرصا مهمة لإظهار أهمية بحوثه؛ وتعيين مدير جديد له؛ واستهلال أعماله ضمن إطار استراتيجي جديد. والاستراتيجية المعنونة ''التحول نحو تحقيق الإنصاف والاستدامة: استراتيجية معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠'' تربط بين البحوث، والاتصالات، والمشاركة في مجال السياسات، والنتائج، والتأثير، وهي وُضعت من خلال مشاورات مكثفة أُجريت مع المستفيدين الفعليين والمحتملين من بحوث المعهد في منظومة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية.

وطرحت فترة السنتين أيضا تحدِّيَين كبيرين هما: تغيّر سياق تمويل البحوث وضرورة إدخال الإصلاحات اللازمة لتعزيز الإشراف على المعهد وإدارته.

وخلال فترة التغيير تلك، واصل المعهد إجراء البحوث وتنظيمها في إطار مجالات خبرته الفنية الثلاثة وهي: السياسات الاجتماعية والتنمية؛ والمسائل الجنسانية والتنمية؛ والأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة. وأصدر تقريره الرئيسي لعام ٢٠١٦ بعنوان ''الابتكار في مجال السياسات من أجل تغيير محدِث للتحوّل''، كمساهمة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وبتلك السبل، عالج المعهد في أعماله الأولويات الإنمائية الممتدة على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالحد من الفقر، وأوجه عدم المساواة، وتوفير الحماية الاجتماعية، وتمكين المرأة، والدوافع الاجتماعية للاستدامة.

وقد أسهمت بحوث المعهد إسهاما مباشرا في أعمال لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بالمواضيع أعلاه. كما أن وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية استعانت على نطاق واسع بالاستنتاجات التي توصّل إليها المعهد من بحوثه. ويقدم الباحثون بانتظام المشورة أو الإحاطات أو العروض

إلى أصحاب المصلحة، حيث يقومون بتبادل المعارف وتنظيم المناقشات والتأثير في بدائل الأفكار والسياسات فيما يتعلق بمسائل التنمية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المعهد الابتكار في أنشطته في مجالَي الاتصالات والتوعية، وتعزيز العمليات المؤسسية المتعلقة بالإدارة القائمة على النتائج، والتأثير.

وفي بداية عام ٢٠١٦، بلغ الوضع المالي للمعهد حد الأزمة، حيث استُنفدت احتياطياته المالية وأصبحت عملياته مهددة. ونتيجة لمناقشات ومفاوضات مع الشركاء الحكوميين الرئيسيين للمعهد ومنظومة الأمم المتحدة، حُشدت أموال طارئة لتحقيق استقرار المعهد. وسيلزم بذل جهود كبيرة في المستقبل القريب لتنويع التمويل الأساسي وزيادة تمويل المشاريع.

ويُموَّل المعهد بالكامل من التبرعات، ويعتمد على الدعم المقدم من الدول الأعضاء لضمان وفائه بولايته ومهامه الأساسية المتعلقة بتقديم الدعم إلى منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء. ويعرب المعهد عن امتنانه لمموّليه، وبخاصة أولئك الذين يقدّمون له دعما مؤسسيّا – وهم السويد وسويسرا وفنلندا – والذي بدونه ما كان للمعهد أن ينجز أنشطته.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة: التحولات والفرص والتحديات ٥

ثانيا – الإطار الاستراتيجي ٦

ثالثا – التقرير الرئيسي لعام ٢٠١٦ ..... ٧

رابعا – خطة البحث: التحول نحو تحقيق الإنصاف والاستدامة ٨

ألف – السياسات الاجتماعية والتنمية ٩

باء – المسائل الجنسانية والتنمية ١٤

جيم – الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة ١٨

خامسا – الاتصالات والتوعية ٢١

سادسا – مسائل مؤسسية ٢٣

ألف – الإدارة والموظفون ٢٤

باء – الحوكمة والمجلس ٢٤

جيم – التقرير المالي ٢٥

أولا – مقدمة: التحولات والفرص والتحديات

١ – يغطي هذا التقرير أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية في عامَي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وهو مقدَّم إلى لجنة التنمية الاجتماعية وفقا للاختصاصات المبيّنة في نشرة الأمين العام ST/SGB/126 المؤرخة ١ آب/أغسطس ١٩٦٣، والتي تنص على أن يقوم المعهد بجملة أمور منها تقديم ”تقرير مرحلي عن أعمال المعهد“ إلى اللجنة بانتظام.

٢ – وقد أُنشئ المعهد في عام ١٩٦٣ كحيّز مستقل داخل منظومة الأمم المتحدة أنيطت به ولاية إجراء بحوث تتعلق بسياسات تعنى بالأبعاد الاجتماعية للتنمية. ولأكثر من خمسة عقود، ما زال المعهد يحتل مكان الصدارة في الجهود المبذولة لضمان أن تظل المسائل الاجتماعية في مقدمة الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ولا يزال المعهد المؤسسة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة المكرَّسة للبحث في المسائل الاجتماعية التي كثيرا ما تُغفل في السياسات والممارسات الإنمائية.

٣ – والمعهد، بوصفه مؤسسة تعمل في إطار منظومة الأمم المتحدة وتشتهر بامتياز بحوثها، يستخدم قدرته على الحشد على الصعيد العالمي للانتفاع إلى أقصى حدّ ممكن بشبكة دولية من الأكاديميين ومقرّري السياسات والممارسين، مجمّعاً بذلك قاعدة معرفية متنوعة وفرصة لتعدد الأفكار بما ينير الطريق أمام منظومة الأمم المتحدة فيما تقوم به من أعمال تتعلق بالمسائل الاجتماعية.

٤ – وقد اتسمت فترة السنتين بفرص وتحولات شهدها المعهد وهي: اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مما أتاح للمعهد فرصا مهمة لإظهار أهمية بحوثه؛ وتعيين مدير جديد له؛ واستهلال أعماله في إطار استراتيجية مؤسسية جديدة. وطرحت فترة السنتين أيضا تحديَين كبيرَين هما: تغيّر سياق تمويل البحوث، وضرورة إدخال الإصلاحات اللازمة لتعزيز الإشراف على المعهد وإدارته.

٥ – والإطار الاستراتيجي المعهد للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ الذي يربط بين بحوث المعهد، والاتصالات، والمشاركة في وضع السياسات، والنتائج، والتأثير، هو إطار وُضع من خلال مشاورات مكثفة أُجريت مع المستفيدين الفعليين والمحتملين من بحوث المعهد، وأقره مجلس إدارة المعهد. ويجري سنويا إعداد خطة عمل تراعي الشواغل والمواضيع ذات الأولوية في منظومة الأمم المتحدة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة التنمية الاجتماعية.

٦ - وخلال فترة السنتين، أصدر المعهد تقريره الرئيسي الخامس بعنوان ''الابتكار في مجال السياسات من أجل تغيير مُحدث للتحوّل: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠''[(١)]، وهو مساهمة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٧ - ويموَّل المعهد بالكامل من التبرعات ويتولى أعماله مجلسُ إدارة مستقل. وتمنحه هذه الظروف الاستقلالية اللازمة لإنجاز بحوث مستقلة عالية الجودة. غير أن سياق تمويل المعهد قد تغير كثيرا في السنوات الأخيرة، حيث تخلّى عدة مانحين عن التمويل المؤسسي الطوعي. وفي بداية عام ٢٠١٦، بلغ الوضع المالي للمعهد حد الأزمة، حيث استُنفدت احتياطياته وأصبحت عملياته مهددة.

٨ - ونتيجةً لمناقشات ومفاوضات مع الشركاء الحكوميين الرئيسيين ومنظومة الأمم المتحدة، حُشدت أموال طارئة لتحقيق استقرار المعهد. وسيتعين بذل جهود كبيرة في المستقبل القريب لتنويع التمويل الأساسي وزيادة نسبة التمويل المستمد من المشاريع. ويعتمد المعهد على الدعم المالي المقدم من الدول الأعضاء لكفالة وفائه بولايته ومهامه الأساسية المتعلقة بتقديم الدعم إلى منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

ثانيا - الإطار الاستراتيجي

٩ - بدأ المعهد خلال فترة السنتين تنفيذ أعماله في إطار التحول نحو تحقيق الإنصاف والاستدامة: استراتيجية المعهد للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠[(٢)].

١٠ - وتحدد تلك الاستراتيجية أولويات ومواضيع البحوث التي يجريها المعهد ضمن إطار مؤسسي يربط بين البحوث، والاتصالات، والمشاركة في وضع السياسات، والنتائج، والتأثير. فقد وُضعت الاستراتيجية من خلال مشاورات مكثفة أُجريت مع المستفيدين الفعليين والمحتملين من بحوث المعهد في منظومة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية. وهي تستجيب للاتجاهات الإنمائية المعاصرة، والشواغل في مجال السياسات، والمناقشات العلمية، وترمي إلى سد ما يُحدد من فجوات معرفية، وتتوقع في الوقت نفسه أيضا أن تتناول المسائل الاجتماعية التي لا تشكّل بعد جزءا من الخطاب السائد.

١١ - وفي إطار تلك الاستراتيجية، يضطلع المعهد ببحوث ستساعد الحكومات الوطنية وغيرها في تحقيق أهدافها المتعلقة بالتنمية المستدامة. ومن الأهداف الشاملة التي وضعها المعهد

(١) متاح في الرابط التالي: www.unrisd.org/flagship2016.

(٢) www.unrisd.org/unrisd-strategy-2016-2020.

كفالة أن تظل شواغل التنمية الاجتماعية وأهدافها في صدارة الجهود المبذولة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٢ - وتُنظَّم البحوث في ثلاثة مجالات برنامجية هي: السياسات الاجتماعية والتنمية، والمسائل الجنسانية والتنمية، والأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة. فكل برنامج يحدد مسائل البحث ومواضيعه الرئيسية التي ستسهم في مواجهة التحديات المعاصرة المتمثلة في أوجه عدم المساواة، والتراعات، والممارسات غير المستدامة. وبذلك، فإن تلك البرامج ترمي إلى الإسهام بالأدلة المؤيدة في الجهود المبذولة على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي لإحراز تقدم على مسارات التنمية المستدامة والمنصفة.

١٣ - ويُضطلع بالعمل ضمن كل برنامج في شكل نشاط تعاوني مع الشبكات العالمية من الباحثين، ومقرّري السياسات، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، التي أقامها المعهد على مدى عقود.

١٤ - ويشمل الإطار الاستراتيجي أيضا معلومات عن النهج المتبع في البحوث وأساليبها وبياناتها، وإطار قائم على النتائج يتضمن الأهداف والأنشطة والنواتج. وتجري أيضا مناقشة الاحتياجات من الميزانية والمالية لتنفيذ الاستراتيجية، كما أن المعهد لا يتلقى أي تمويل من الميزانية العامة للأمم المتحدة وعليه أن يعبأ بالكامل الموارد المالية اللازمة لتنفيذ تلك الاستراتيجية.

ثالثا - التقرير الرئيسي لعام ٢٠١٦

١٥ - بعد مرور عشرين عاما على انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وبدء البلدان في تحويل الرؤية الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ إلى استراتيجيات وطنية، أصبحت الجهات الفاعلة الإنمائية في حاجة إلى أدلة ملموسة على ماهية السياسات والإجراءات التي تسهم في تحقيق مزيد من الإنصاف والإدماج والاستدامة. ويستكشف التقرير الرئيسي لعام ٢٠١٦ الصادر عن المعهد بعنوان ''الابتكار في مجال السياسات من أجل تغيير مُحدث للتحوّل: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠''، ما يتطلبه تحقيق رؤية خطة عام ٢٠٣٠ المتمثلة في ''تحويل عالمنا'' والقضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

١٦ - ويدفع التقرير بأن العدالة الاجتماعية والإيكولوجية لا بد وأن تُعطاها الأولوية في السياسات والممارسة وأن يُسخَّر الاقتصاد في ما ينفع الناس وكوكب الأرض. ويستند هذا المسعى إلى طائفة واسعة من دراسات لحالات إفرادية بيّنت أن عملية تقرير سياسات

متكاملة ومتسقة بتركيز على المسائل ”الإيكولوجية – الاجتماعية“ يمكن أن يُنشئ مجتمعات أكثر شمولاً وإنصافاً واستدامةً.

١٧ – واستنادا إلى ابتكارات عديدة في مجال السياسات وردت من بلدان في شتى أنحاء العالم، يقترح التقرير وضع تعريف للتحول الذي يمكن أن يُتّخذ معيارا لتقرير السياسات وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهو يجمع بين بحوث أجراها المعهد على مدى خمس سنوات في ستة مجالات – وهي السياسات الاجتماعية، وسياسة الرعاية، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والسياسات الإيكولوجية والاجتماعية، وتعبئة الموارد المحلية، والممارسة السياسية والحوكمة – ويستكشف المدلول الحقيقي للتغيير المُحدث للتحول بالنسبة للمجتمعات والأفراد. ويبحث التقرير الأدلة على ما هو ناجع وأسباب نجاعته في سياقات محددة، وينظر في التحديات الماثلة وسبل تخطّيها، ويحدد مجالات التآزر والاتساق بين السياسات التي يُرجّح أن تسهم مساهمة إيجابية في تحقيق أهداف متعددة من أهداف التنمية المستدامة.

١٨ – واعتبارا لكون المعهد هيئة تعليمية ترمي إلى أن تكون شاملة لمنظورات متنوعة وملبّيةً لاحتياجات فئاته المستهدفة، فقد أجرى مشاورات عالمية ذات منحى ابتكاري على شبكة الإنترنت قبل نشر التقرير. وتلقى المعهد آراءً من منظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والحكومات الوطنية، وشركاء الأمم المتحدة، ومنظمات دولية أخرى توجد في ٢٨ بلدا.

١٩ – واستُعرض التقرير في المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي عُقد في تموز/يوليه ٢٠١٦، وصدر رسميا في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر في جنيف في مناسبة متاحة للعموم وإحاطة تنفيذية استضافها المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف. ويرحب المعهد بالفرص المتاحة لإقامة شراكات مع الدول الأعضاء في تنظيم عروض في جميع أنحاء العالم.

رابعا – خطة البحث: التحول نحو تحقيق الإنصاف والاستدامة

٢٠ – شهدت فترة السنتين تغييرا كبيرا في المشهد الإنمائي الدولي، حيث حلّت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ محل الأهداف الإنمائية للألفية. وتشمل الالتزامات العالمية الجديدة وعودا طموحة لتحقيق التضامن والتحول، تجمع بين مواصلة تركيز الاهتمام على أشد الناس حرمانا في البلدان المنخفضة الدخل والأهداف العالمية لزيادة الإنصاف والاستدامة – الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

٢١ - والآن وقد أصبحت الأوساط الإنمائية تركز اهتمامها بوضوح على القضايا الاجتماعية، وعاقدةً العزم على مكافحة أوجه عدم المساواة، ومتوجهةً نحو اتباع نُهج أكثرا توازنا وتكاملا في التصدي لمشاكل التنمية، فإن ذلك يمثّل سياقا من الفرص المتاحة للمعهد. فمهمة المعهد تتمثل في إجراء البحوث وتحليل السياسات لضمان أن تكون لمسائل الإنصاف والشمول والعدالة على الصعيد الاجتماعي أهمية محورية لأنماط التفكير والسياسات والممارسة الإنمائية.

٢٢ - وقد سعى المعهد، عند تنفيذ برنامج عمله، إلى التعاون الفني مع شبكات البحوث في بلدان الجنوب، عاملاً مع الباحثين والمؤسسات بطرق أسهمت في بناء القدرات: وذلك بحشد شبكات متعددة التخصصات والانخراط في حوار متبادل مع الشركاء لوضع مشاريع البحث وتنفيذها وإنجازها، مما كفل إنتاجا مشتركا حقيقيا للمعارف والتعلّم المتبادل.

ألف - السياسات الاجتماعية والتنمية

٢٣ - يشمل برنامج السياسات الاجتماعية والتنمية مشاريع تتسم بأهمية مباشرة لسياق السياسات الراهن أي: تعميم الضمان الاجتماعي في الاقتصادات الناشئة؛ والابتكار في ميدان السياسات الاجتماعية في بلدان الجنوب؛ والممارسة السياسية والعمليات التي تحدد شكل تعبئة الموارد المحلية والحيز المالي للتنمية الاجتماعية؛ والروابط بين الحماية الاجتماعية وحقوق الإنسان؛ والتحديات التي يطرحها التغلب على حالة عدم استقرار المهاجرين وإدماج إدارة الهجرة في نهج قائم على الحقوق.

٢٤ - وقد شكّلت بحوث المعهد المتعلقة بالسياسات الاجتماعية الأساس لتفاعل منتظم مع مقرّري السياسات وأنشطة التدريب وتعزيز القدرات. ففي عامَي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، ساهم المعهد في الدورة التدريبية المعنونة ''السياسة الاجتماعية لواضعي الخطط الإنمائية''، التي استضافها المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط التابع للأمم المتحدة، لصالح موظفي الخدمة المدنية من الرتب المتوسطة والعليا العاملين في الوزارات الحكومية في جميع أنحاء أفريقيا. وقُدمت أيضا حلقات دراسية للنشطاء والنقابيين من بلدان أمريكا اللاتينية العاملين على وضع الحد الأدنى للحماية الاجتماعية الوطنية في بلدانهم.

١ - الأبعاد السياسية لتعبئة الموارد المحلية لأغراض التنمية الاجتماعية

٢٥ - يتطلب توسيع نطاق السياسات الاجتماعية (والمحافظة عليها) موارد. ففي بيئة مالية مقيَّدة، ما هي الإمكانيات لضمان درّ وتخصيص الإيرادات اللازمة للنفقات الاجتماعية؟ فذلك تساؤل بالغ الأهمية في سياق المناقشات المتعلقة بتمويل التنمية وخطة التنمية المستدامة

لعام ٢٠٣٠. وبتمويل مقدم من السويد منذ عام ٢٠١٢، يدرس المشروع العوامل السياسية والمؤسسية التي تحدد كيفية تعبئة الموارد المحلية في البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط، والعوامل التي تُحدد إنْ كانت هذه الموارد مخصصة بطرق تعزز التنمية الاجتماعية، والكيفية التي يمكن بها دعم العمليات الوطنية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

٢٦ - وتستكشف البحوث التي أجرتها الأفرقة القطرية في كل من أوغندا وبوليفيا وزمبابوي ونيكاراغوا الروابط القائمة بين الأبعاد السياسية لتعبئة الموارد ومطالب توفير الخدمات الاجتماعية. وينظر التقرير في عمليات التفاوض بشأن مَن الدافع ومَن المستفيد، إضافةً إلى الإصلاحات الإدارية والمؤسسية التي يمكن أن تؤدي إلى درّ إيرادات مستدامة وتحسين تقديم الخدمات. وتكمل الدراسات التي أُجريت على نطاق البلد وعلى نطاق المنطقة دراسات الحالات المتعمقة الأربع؛ وتتناول الورقات الأخرى أدوات التمويل المختلفة وأنواع الموارد، مثل الضرائب، والمعونات، والإيرادات المتأتية من الموارد المعدنية.

٢٧ - ويهدف المشروع إلى الإسهام في المناقشات العالمية حول كيفية سد العجز في التمويل اللازم لتحقيق أهداف إنمائية وبرامج اجتماعية أساسية على الصعيد العالمي؛ وتعزيز تولّي زمام المبادرة وحيز السياسات على الصعيد الوطني؛ وتعزيز خضوع الحكومات لمساءلة فعالة من جانب المواطنين.

٢٨ - وتلقي بحوث المعهد الضوء على بعض الطرق الواعدة نحو تعبئة مزيد من التمويل وتحسين التنمية الاجتماعية، وتقترح مجموعة من المسائل الرئيسية التي يتعين معالجتها لدعم خطة عام ٢٠٣٠. فهي تؤكد أهمية وجود عمليات إصلاح شاملة وشفافة، وتنويع التمويل المختلط مع تركيز الاهتمام على الأدوات التي تعزز التنمية المستدامة والإنصاف، والإصلاحات في مجال الحوكمة على جميع المستويات.

٢٩ - وتحققت خلال فترة السنتين طائفة واسعة من نواتج المشاريع وهي متاحة في الموقع الشبكي للمعهد، بما في ذلك دراسات لحالات إفرادية قطرية وورقات مواضيعية وأشرطة فيديو وموجزات المشاريع.

٣٠ - وأسهمت البحوث في إجراء مناقشات عالمية مستنيرة بشأن تمويل التنمية، ولا سيما تمويل الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية. وقد استعان بتلك البحوث مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمكاتب القطرية لوزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة في كل من أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وزمبابوي.

٣١ - ووُضعت في فترة السنتين الصيغة النهائية لبحث مستمد من مشروع ذي صلة بذلك بعنوان ''تعبئة الإيرادات المستمدة من الصناعات الاستخراجية: حماية وتعزيز حقوق الأطفال ورفاههم في البلدان الغنية بالموارد''، أُنجز في بابوا غينيا الجديدة والفلبين ومنغوليا، بالتعاون مع المكتب الإقليمي لشرقي آسيا والمحيط الهادئ لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وقد أتاح البحث معلومات استرشدت بها اليونيسيف في أعمالها البرنامجية والتنفيذية، والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة في اجتماعاته السنوية، ومنغوليا في جهودها المبذولة على الصعيد الوطني لتعميم منظور أهداف التنمية المستدامة والتخطيط لها.

٢ - الاتجاهات الجديدة في السياسات الاجتماعية: البدائل المتاحة من بلدان الجنوب ولها

٣٢ - يفحص المشروع، الذي أُطلق في عام ٢٠١٤، بتمويل من السويد، نشأة الابتكارات التي ظهرت مؤخراً في ميدان السياسات الاجتماعية في بلدان الجنوب وطبيعة هذه الابتكارات وفعاليتها.

٣٣ - ويستكشف هذا البحثُ كيف يمكن تصميم الترتيبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية بحيث تحقق نتائج اجتماعية أفضل؛ وكيف يمكن تفعيل قيم ومعايير حقوق الإنسان والإنصاف والاستدامة والعدالة الاجتماعية باعتماد سياسات اجتماعية ''جديدة''؛ وكيف يمكن تبادل الخبرات والمعارف والدروس المستفادة بشأن النُّهج المبتكرة فيما بين بلدان جنوب الكرة الأرضية. وستساعد الأدلة والتحليلات التي ستُنتَج في إطار المشروع على تحسين فهم السياسات البديلة للتنمية الاجتماعية في سياق خطة عام ٢٠٣٠ وما بعدها.

٣٤ - وتجري دراسات حالات فردية قطرية بمشاركة أفرقة من الباحثين المحليين والدوليين في إندونيسيا، وجنوب أفريقيا، وروسيا، والصين، والهند؛ ويقوم فريقان بدراسة الحالة في الأردن، وتونس، وعمان، ومصر، والمغرب؛ ويجري إعداد استعراضين قطريين بشأن البرازيل ورواندا. وتكمِّل ورقات مواضيعية بشأن القضايا المؤسسية والعمل غير الرسمي والنُّهج العابرة للحدود الوطنية والنُّهج العالمية إزاء السياسات الاجتماعية البحثَ الذي كُلِّف المعهدُ بإجرائه.

٣٥ - ويوسّع المشروعُ نطاقَ البحوث التي أُجريت بشأن الموضوع المعنون ''نحو ضمان اجتماعي شامل في الاقتصادات الناشئة'' (٢٠١٢-٢٠١٥، بتمويل من البرازيل) والتي درست الإصلاحات الأخيرة في الاتحاد الروسي، وإكوادور، وإندونيسيا، والبرازيل، وتايلند، وجنوب أفريقيا، والصين، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، والهند. وقد استكشف المشروع

مسارات متنوعة لتوسيع نطاق برامج متعلقة بالدخل والأمن الصحي، بهدف فهم الترتيبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية التي تعزز التوافر والقدرة على تحمل التكاليف وإمكانية الحصول على الاحتياجات. واختُتم المشروع خلال فترة السنتين الحالية. ويمكن الاطلاع على المجموعة الكاملة من ورقات العمل على الموقع التالي: www.unrisd.org، وسيُنشَر المجلد النهائي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٣٦ - وقد استرشدت بهذه البحوث مساهماتُ المعهد في حلقة العمل الرفيعة المستوى التي نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشأن ”مستقبل سياسات التنمية في المنطقة العربية“؛ والاجتماع الثالث عشر لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية لجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية ووزارة التضامن الاجتماعي (تيمور - ليشتي)؛ وعدة اجتماعات لأفرقة خبراء تابعين لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة. وعُرض البحث أيضا على خبراء وعلى قادة المجتمع المدني من بلدان شمال أفريقيا أثناء المنتدى الاجتماعي العالمي (تونس).

٣ - الربط بين الحماية الاجتماعية وحقوق الإنسان

٣٧ - إن هذا النشاط، الذي أطلقه المعهدُ في عام ٢٠١٣ بالتعاون مع المقررة الخاصة السابقة المعنيّة بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، والذي مولته فنلندا في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، يهدف إلى تحسين فهم النهج القائم على حقوق الإنسان إزاء الحماية الاجتماعية ويوفّر موارد يمكن أن تساعد على تنمية القدرات اللازمة لإنشاء نظم حماية اجتماعية قائمة على الحقوق. وهو يمثل منبرا متاحا على شبكة الإنترنت (social protection-humanrights.org) يزود صانعي السياسات والعاملين في هذا المجال بمجموعة متنامية من الموارد تتضمن: إطارا من المبادئ الأساسية ومن الصكوك ذات الصلة، وأمثلة من الاجتهاد القضائي، وحيزا للتفاعل بشأن الخبرات وأفضل الممارسات والحلول المبتكرة.

٣٨ - وخلال فترة السنتين، انضم ثمانية شركاء جدد إلى المعهد، وإلى إدارة الحماية الاجتماعية التابعة لمنظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للقيام بهذا النشاط وهم: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

٣٩ - ونظّم المعهد ثمانية أحداث في جنيف، وشارك في العديد من الأنشطة الخارجية للتوعية بالنهج القائم على حقوق الإنسان وللترويج للمنبر. وقد نُظِّمت أحداث جانبية بالاقتران مع الدورات الست لمجلس حقوق الإنسان، وقُدّمت إحاطات للعاملين في مجال الحماية الاجتماعية من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

٤ - الانتقال من "إدارة الهجرة" إلى نهج قائم على حقوق الإنسان

٤٠ - تمكّن المعهدُ بوصفه ''شريكا غير جامعي'' في مشروع بشأن الظروف الصعبة للمهاجرين أطلقته شبكة الجامعات العالمية، من تقديم إضافة إلى البحوث السابقة المضطلع بها بشأن موضوعي ''السياسة الاجتماعية والهجرة في البلدان النامية'' و ''الإدارة الإقليمية للهجرة''.

٤١ - وأجرى المشروع تحقيقا بشأن الروابط بين الهجرة والحماية الاجتماعية من منظور حقوقي في سياق الهجرة داخل المناطق نفسها في أوروبا والأمريكتين وآسيا، بشأن ثلاث مجموعات رئيسية من المهاجرين (الأطفال غير المصحوبين، واللاجئون، والعمال المهاجرون). وكان الهدف من البحث هو إيجاد سياسات ومؤسسات شاملة تقلص من هشاشة أوضاع المهاجرين وتعزز حقوق الإنسان الخاصة بهم في البلدان المرسلة والمستقبلة على حد السواء.

٤٢ - وتمكّن المعهد بفضل بحوثه وقدرته التعبوية وقدرته على التواصل من أن يُعتبر شريكا قيّما في المشروع. وقد استضاف المعهد آخر حلقة عمل عُقدت في إطار المشروع لمناقشة نتائج البحث مع ممثلي المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، وأنتج شريط فيديو، وموجزا سياساتيا، وثلاث ورقات عمل للإبلاغ عن نتائج البحث.

٥ - التوجهات المستقبلية

٤٣ - في إطار استراتيجية المعهد للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، وبالاسترشاد برؤية خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، سيواصل البرنامجُ المعني بالسياسة الاجتماعية والتنمية دراسةَ المسائل المتعلقة بالتمويل المستدام والتدريجي لأغراض التنمية، والمسائل المتعلقة بالسياسات الاجتماعية المبتكرة في الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية. وسيولي البرنامج اهتماما خاصا للسياسات الهادفة لتغيير السياسات الاجتماعية. وسيستكشف البرنامجُ أيضا كيف يجري تسخير السياسة الاجتماعية، أو كيف يمكن تسخيرها، على الصعيدين الإقليمي والعالمي للتعامل مع المسائل العابرة للحدود - مثل الهجرة والبيئية، أو التشريد الناجم عن النزاعات؛ وكيف تتفاعل السياسة الاجتماعية مع السياسة الاقتصادية والبيئية من أجل معالجة أشكال التقاطع المعقدة بين مختلف مجالات السياسات.

٤٤ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، كلّف المركزُ الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية (المملكة العربية السعودية) المعهدَ بإجراء دراسة عن موضوع ''الدروس المستفادة من التجارب الناجحة في مجال رعاية السجناء وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم''. وموّلت الشبكةُ السويسرية للدراسات الدولية مشروعا جديدا بعنوان ''تأثير القيمة: آثار الأموَلة على امتداد سلسلة توليد القيمة من النحاس''، وسينطلق تنفيذ المشروع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وسيكون لهذا البحث عن الصين وسويسرا وزامبيا نتائجُ مباشرة على التدخلات السياساتية المتعلقة بالشفافية في قطاع السلع الأساسية، وعلى مستوى اتساق السياسات العابرة للحدود الوطنية، والتنمية المستدامة.

٤٥ - وفي نهاية فترة السنتين، كانت ثلاثة مقترحات مشاريع معروضة على الجهات المانحة لكي تنظر فيها وهي: ''السياسة الاجتماعية الهادفة لإدماج المشرَّدين في شرق أفريقيا''؛ و ''تعزيز نهج الأمن البشري في المبادرات المتصلة بموارد الرزق من أجل إدماج اللاجئين''؛ و ''الحوكمة الاجتماعية العالمية وهشاشة أوضاع المهاجرين: الحق في العمل اللائق''. وكانت المزيد من الأفكار المتعلقة بالمشاريع موضع تشاور مع الشركاء.

باء - المسائل الجنسانية والتنمية

٤٦ - لا تسلَم جميع البلدان في مختلف أنحاء العالم من مشاكل عدم المساواة والتمييز بين الجنسين والعنف الجنساني، وهي تشكّل عقبات كبرى تحول دون تحقيق التنمية العادلة والشاملة للجميع والمستدامة. ورغم التقدم المحرز، لا تزال هذه المشاكل منتشرة، وحدثت، في العديد من السياقات، انتكاسات في المكاسب التي تحققت في السابق. ولهذه الأسباب، يركّز البرنامج المعني بالمسائل الجنسانية والتنمية على الهياكل والعلاقات التي تقوم عليها النتائج الجنسانية، بما في ذلك الروابط القائمة بين الإنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعي، وبين السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية، وبين الحركات النسائية ومؤسسات الدولة.

٤٧ - وبفضل هذا العمل، أصبح للمعهد صوتٌ قوي ومبدع ومعترَفٌ به في مجال المسائل الجنسانية والتنمية الاجتماعية داخل منظومة الأمم المتحدة (وخارجها). وقد برهن على أهمية البحوث الرائدة التي يقوم بها المعهد في مجال اقتصاد الرعاية، على سبيل المثال، إدراجُ أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في أهداف التنمية المستدامة.

٤٨ - وتضمنت الإنجازات البارزة التي تحققت في فترة السنتين التعاونَ مع منظمة أوكسفام لإصدار عدد خاص من مجلة ''الشؤون الجنسانية والتنمية'' (Gender & Development) بشأن أهداف التنمية المستدامة. وقد جمعت سلسلة المقالات التحليلية (Think Piece Series)

الصادرة تحت عنوان ”لنتكلم عن حقوق المرأة: مرور ٢٠ عاما على اعتماد منهاج عمل بيجين“ مفكرين بارزين من الحركة النسائية من مختلف أنحاء العالم لمناقشة الإنجازات التي تحققت، والتحديات الماثلة، والسبل المتاحة لإعطاء دفع لحقوق المرأة ولتحقيق المساواة بين الجنسين. وشاركت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تنظيم حلقة عمل بعنوان ”المساواة الفعلية للمرأة“ تهدف إلى تعزيز الصلات بين حقوق الإنسان والسياسة العامة من أجل الإعمال الكامل لحقوق الإنسان للمرأة وتحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين. وشكلت خبرة المعهد في مجال أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر أساسا للموجزات السياساتية المعروضة على لجنة وضع المرأة واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وأمام وزيرَين من حكومتي أوروغواي وكوستاريكا.

١ - فهم تغيير السياسات الهادف لتحقيق المساواة بين الجنسين

٤٩ - سمح هذا المشروع، الذي أُجري بدعم من مؤسسة فورد خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٦، بجمع باحثين، على المستويين الدولي والوطني، لفهم كيف يتم تغيير السياسات بهدف تعزيز حقوق المرأة، وتحديد العوامل والشروط التي تتيح للأطراف الفاعلة غير الحكومية، ولا سيما دعاة المساواة بين الجنسين، العملَ بفعالية لإدخال تغييرات على السياسات وللتأثير عليها ولتنفيذ هذه السياسات بفعالية.

٥٠ - وركّز المشروع على العنف ضد المرأة وعلى حقوق العمل الخاصة بالعمال المترليين في الصين والهند وإندونيسيا. ونظر المشروع أيضا في حقوق المرأة المتصلة بالأرض والميراث، وفي أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر.

٥١ - وفي إطار أهداف التنمية المستدامة، التزمت الدول الأعضاء بالقضاء على العنف ضد المرأة وهي تبحث عن سبل لتحقيق ذلك. ولكن من جهة أخرى لا تزال حقوق العمل الخاصة بالعمال المترليين مسألةً سياساتية مُهملةً نسبيا على الصعيد الوطني. وحدد البحث بعض العوامل المساعدة على إنجاح جهود الدعوة والتعبئة فيما يتعلق بهاتين المسألتين في البلدان التي شملتها الدراسة، كما كشفت عن بعض العقبات التي تعرقلها. ويُرتقب أن تساعد النتائجُ صانعي السياسات والمدافعين عن حقوق المرأة والمموِّلين على وضع استراتيجيات لإحداث تغيير تدريجي وعلى حشد هذا التغيير ودعمه بفعالية.

٥٢ - ويبين البحث أن حشد النساء مسألة حيوية لتغيير السياسات الهادف لتحقيق المساواة بين الجنسين، ولكن تغيير السياسات عمليةٌ بطيئة وتدريجية في أغلب الأحيان.

وتتطلب التعبئة الناجحة عددا من العناصر ومن بينها توافر حيز ديمقراطي وطني، ووجود ''أنصار للمساواة بين الجنسين'' يكمّلون الجهود التي تبذلها الحركات النسائية، ووجود ''آليات'' نسائية تُقيم جسورا بين المنظمات النسائية والجهات الفاعلة الحكومية. ويمكن للجهات الفاعلة عبر الوطنية، إلى جانب الأطر المعيارية الدولية، دعم التعبئة على المستوى القطري من أجل إحداث تغييرات.

٥٣ - وبفضل نتائج البحث، ساهم المعهد في أعمال الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة، وفي أعمال اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، والمؤتمر الرابع لمنظمة العمل الدولية بشأن التنظيم من أجل العمل اللائق. وعلى الصعيد القطري، تفاعلت أفرقة البحث مع الناشطين المدافعين عن حقوق المرأة باعتبارهم من المستفيدين من نتائج البحث. وقد أُنتجت طائفة واسعة من نواتج المشاريع خلال فترة السنتين، وهي متاحة على الموقع الشبكي للمعهد، بما في ذلك دراسات الحالات القطرية والورقات المواضيعية، وأشرطة الفيديو، والموجزات السياساتية. ونُشرت ورقة توليفية في مجلة ''الشؤون الجنسانية والتنمية'' (*Gender & Development*) في عام ٢٠١٦، وقريبا سيصدر عدد خاص من المجلة بعنوان ''التنمية والتغيير'' (*Development and Change*).

٢ - التأنيث والتحول الزراعي والعمالة الريفية

٥٤ - لا تزال العمالة تمثّل المسلك الرئيسي لتحقيق التمكين الاقتصادي، ولكن لا تزال النساء يعانين من التمييز على مستوى الحصول على فرص العمل وعلى مستوى شروط عملهن. وقد وسّع العديد من البلدان النامية نطاق قطاعات التصدير الزراعي فيها لتشمل محاصيل تتجاوز حدود المحاصيل التقليدية، مما أدى في كثير من الأحيان إلى توفير أشكال جديدة من العمالة للنساء. غير أن ظروف إدماج النساء في سلاسل توريد المنتجات الزراعية والآثار على رفاههن وعلى رفاه أسرهن غير مفهومة بشكل جيد.

٥٥ - وخلال فترة السنتين، تعاون المعهد مع كل من جامعة بيرن (سويسرا)، ومع شركاء في بوليفيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ورواندا ونيبال، لإجراء بحوث بشأن تأنيث الزراعة غير التقليدية وبشأن آثار تسويق الزراعة المعدَّة للتصدير على المرأة. وقد انطلق هذا المشروع، الذي يموّله البرنامج السويسري للأبحاث بشأن القضايا العالمية من أجل التنمية، والذي يمتد على مدة ست سنوات، في عام ٢٠١٤.

٥٦ - وساهم المعهد في مجموعة متنوعة من الأنشطة، من بينها تحليل مقارن بين البلدان وتقديم الدعم إلى أفرقة البحث القطرية بهدف تعزيز قدرتها على إجراء عمليات تحليل

جنساني. ونُظِّمت دورات تدريبية خلال حلقات عمل المشروع في رواندا (٢٠١٥) وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (٢٠١٦) من أجل المشاركة في تصميم الأساليب الكمية والنوعية المناسبة لإجراء البحث المقارن بين البلدان.

٣ - تحليل نسوي لممارسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: وجهات نظر من أمريكا اللاتينية والهند

٥٧ - المعهد شريكٌ في هذا المشروع، الذي أُطلق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بتمويل من الشبكة السويسرية للدراسات الدولية وبقيادة معهد الدراسات العليا الدولية والإنمائية في جنيف.

٥٨ - ويمكن العثور على أنشطة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في جميع القطاعات الاقتصادية تقريبا، وهي تحظى باهتمام الباحثين والسلطات العامة بشكل متزايد. لكن هذا الاهتمام لا يزال في الغالب يتجاهل البُعد الجنساني رغم أن المرأة تضطلع بدور رئيسي في أنشطة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

٥٩ - وفي حين يمكن للاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن يسهم في تحقيق التنمية المستدامة بتوفير أشكال مبتكرة للإنتاج والاستهلاك والتبادل والتمويل، فلا يمكنه أن يُحدث تحويلا حقيقيًا إلا إذا عالج أيضا مسألة إعادة هيكلة إعادة الإنتاج الاجتماعي، وأدمج الأهداف السياسية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وبإقامة علاقات قوة أكثر إنصافا. وهكذا يهدف البحث إلى سد بعض الثغرات في تحليل وسياسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من منظور نسوي.

٦٠ - ويتمثل دور المعهد في هذا المشروع التعاوني في إجراء تحليل مقارن للبيانات التي تنتجها أفرقة البحث القطرية في الأرجنتين والبرازيل وبوليفيا والهند، وفي إنتاج ونشر نواتج تركز على السياسات، من قبيل الموجزات، وتهدف إلى إطلاع جمهورٍ متعدد التخصصات على البحث.

٤ - التوجهات المستقبلية

٦١ - في إطار استراتيجية المعهد للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، ستواصل أنشطة المعهد المتصلة بالمسائل الجنسانية والتنمية استكشافَ الهياكل والعلاقات التي تقوم عليها النتائج الجنسانية، ودراسة الأسباب الجذرية للتمييز بين الجنسين ولعدم المساواة، بدلا من الاكتفاء بدراسة أعراضها. وسيتواصل التركيز على التداخل بين البُعد الجنساني مع عوامل مثل السن والطبقة الاجتماعية والعرق. وبالتشاور مع الشركاء، وحسب الهيكل الوظيفي لهذا البرنامج،

ستُجرى بحوث جديدة في إطار المجالات الاستراتيجية المتصلة بعدم المساواة والتزاعات والممارسات غير المستدامة، مع إقامة روابط واضحة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

جيم - الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة

٦٢ - مثلت سنة ٢٠١٥ منعطفا حاسما بالنسبة للتنمية المستدامة. وأعلن اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ عن بداية جديدة من حيث طبيعة العملية والنتائج المحتملة.

٦٣ - وقام المعهد بدمج برنامج عمله المتعلق بالأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة خلال فترة السنتين، لكي يكون للمعهد صوتٌ مبدع وذو مصداقية بشأن هذه المسائل داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وتشكل هذه الجهود تتمّة للبحوث السابقة المتعلقة بالتنمية المتكاملة والمستدامة، وقد تم تجميع مجموعة مختارة منها ونشرُها في عام ٢٠١٥ تحت عنوان ''إعادة النظر في التنمية المستدامة'' (UNRISD Classics Volume III)، وكذلك بشأن بحث حديث وجديد بشأن الروابط بين السياسة الاجتماعية والبيئية وبشأن تكامل السياسات واتساقها. واستغل المعهد الفرص المتاحة ليضمن أن ترشد بحوثُه العمليات والأشخاص المشاركين في تشكيل خطة عام ٢٠٣٠، والسنة الأولى لتنفيذها، بسبل من بينها المساهمة في الوثائق الرئيسية والمشاركة في أفرقة الخبراء والاجتماعات الأخرى المعقودة خلال فترة السنتين.

١ - خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٦٤ - تجد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ صدى قويا في جوهر بحوث المعهد وأخلاقياته. ويبرهن على ذلك بشكل مستفيض التقريرُ الرئيسي للمعهد لعام ٢٠١٦ (انظر الفقرة ١٥). وقد نشر المعهد موجزاً بعنوان ''خطة التنمية المستدامة: من التطلعات إلى الإجراءات'' للمساهمة في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٥.

٦٥ - وفي العديد من المناسبات خلال فترة السنتين، ساهم المعهد بخبرته وتحليلاته وبالبيانات المتاحة لديه في العمليات المضطلع بها على المستوى الوطني وعلى مستوى الأمم المتحدة بشأن هذا الإطار العالمي الجديد. وقد تضمنت أنشطة مختارة ما يلي:

(أ) تقديم مساعدات تقنية إلى جمهورية كوريا لبلورة استعراضها الطوعي الوطني، الذي عُرض أثناء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦؛

(ب) والمساهمة بخبرته في عدد من الأنشطة التي قامت بها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك اجتماعات أفرقة الخبراء بشأن موضوعَي ''التنمية الاجتماعية وخطة عام ٢٠٣٠'' و ''تعزيز التنمية الاجتماعية في العالم المعاصر''، والتي ساهمت في تقرير الأمين العام عن الموضوع ذي الأولوية للجنة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، وفي طبعة عام ٢٠١٥ من تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي؛

(ج) وتقديم توصيات بشأن السياسة العامة للجزء المتعلق بالتكامل من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعنوان ''العمالة وتوفير العمل اللائق من أجل تحقيق التنمية المستدامة''؛ ولتقرير الأمين العام عن ''إدارة الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة: المتطلبات''. وأكدت مساهمات المعهد على ضرورة الاعتراف بتقليص عدم المساواة باعتباره مبدأ توجيهيا لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(د) ومجموعة المدونات والمقالات التحليلية في إطار سلسلة ''الطريق إلى أديس وما بعده''، التي ناقشت الآفاق والبدائل المتاحة لتمويل التنمية المستدامة، باعتبارها مساهمةً في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

٢ - الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

٦٦ - تقتضي التنمية المستدامة اجتماعياً إعادة التفكير في العلاقة بين تنظيم النتائج الاقتصادية والاجتماعية ونتائج الاستدامة. وقد أدت الأزمات العالمية المتعددة، إلى جانب الزخم الذي ولّدته خطة عام ٢٠٣٠، إلى إحياء المساعي لإيجاد سبل بديلة لتنظيم عمليات الاستهلاك والإنتاج والتوزيع.

٦٧ - ويشير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى أشكال إنتاج وتبادل ترمي إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية وتعزيز الرفاهية وبناء القدرة على التعافي والمساهمة في تحقيق الاستدامة من خلال التنظيمات والعلاقات القائمة على التعاون والترابط والتضامن.

٦٨ - وخلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، واصل المعهد العمل الذي بدأه في عام ٢٠١٣ لفهم إمكانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وحدوده من حيث المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتم تصميم مرحلة جديدة من البحث، مع التركيز على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتباره وسيلةً لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ وقياس الأثر الاجتماعي والاقتصادي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛ وتوسيع نطاق الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بتهيئة ظروف ملائمة له. وبالإضافة إلى هذا العمل المتعلق بتطوير المشاريع، نشر المعهدُ دراسة بعنوان ''الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: هل يخرج عن الهامش؟''؛ ونظّم

المعهدُ حلقةَ عمل بحثية بشأن موضوع ”التمويل الاجتماعي والتضامني“؛ كما شارك بنشاط في جهود فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وفي الجهود الأخرى الرامية إلى التوعية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

٦٩ - وحدث أبرز إنجاز على مستوى المشاركة في مجال السياسات والتأثير على هامش مؤتمر قمة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٥، عندما مثَّل المعهدُ فرقةَ العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مناسبة رفيعة المستوى نظّمها الفريقُ الرائد المعني بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وأثناء ذلك الاجتماع، الذي نظمته فرنسا، أيد أعضاء الفريق الرائد مشروعَ إعلان يدعو إلى اعتبار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جزءا لا يتجزأ من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٧٠ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كلّفت منظمةُ الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) المعهدَ بالقيام بعمل يدعم هدفهما الاستراتيجي المتمثل في الحد من الفقر في المناطق الريفية، بإعداد مذكرة معلومات أساسية بشأن السياسات العامة الملائمة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتباره وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وموجزٍ بشأن أساليب تقييم وتحليل وقياس الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ويُرشد هذا العملُ أيضا التوجّه الاستراتيجي لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

٣ - الصلات القائمة بين السياسات الاجتماعية والبيئية

٧١ - تستتبع التنمية المستدامة الازدهار ورفاه البشر في نطاق الحدود الإيكولوجية للكوكب. وهذا يدلُّ على وجود تعايش بين أهداف التنمية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية سيطرح بينها مفاضلات يجب التفاوض بشأنها. وفي الممارسة العملية، غالبا ما تكون الغلبة للمصالح الاقتصادية ويجري تهميش الركيزتين البيئية والاجتماعية.

٧٢ - إننا نشهد حاليا كمًّا متزايداً من البحوث والأعمال في مجال السياسات بشأن الأبعاد الاجتماعية للآثار البيئية وتغير المناخ. ونلاحظ اهتماماً أقلّ بنُهُج السياسات التي تهدف إلى تعزيز التحوُّل إلى الاستدامة من خلال تقديم الأولويات الاجتماعية والبيئية على الأولويات الاقتصادية.

٧٣ - وفي عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، أجرى المعهد بحوثا داخلية، بناء على ما أجري من بحوث سابقة حول موضوع ”الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الأخضر“، لاستكشاف الصلات

القائمة بين السياسات البيئية والاجتماعية – أو الإيكولوجية – الاجتماعية – ولتحديد الابتكارات في مجال السياسات التي تستفيد من أوجه التآزر وتفضي إلى اتباع نُهُج أشمل وأكثر توازناً إزاء التنمية المستدامة. ولقد أُدرجت هذه الأعمال في التقرير الرئيسي للمعهد لعام ٢٠١٦ (انظر الفقرة ١٥) وأسهمت في تطوير مجموعة بحوث تهدف إلى استكشاف الآثار الاجتماعية لتغير المناخ والاستدامة في مجالين رئيسيين هما: الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجدِّدة، والتكيف مع تغير المناخ. ولقد وضعت مقترحات مشاريع عديدة خلال فترة السنتين وطُلب الحصول على تمويل لها، بما في ذلك ''تعزيز المعارف والقدرات من أجل عمليات انتقال شاملة إلى نظم الطاقة المتجدِّدة في آسيا''؛ و ''تعزيز نهج الأمن البشري سعيا لتحقيق التكيُّف الشامل مع تغير المناخ في المدن الساحلية''.

٤ – التوجهات في المستقبل

٧٤ – في إطار استراتيجية المعهد للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، وفي سياق خطة عام ٢٠٣٠، سيظلُّ تركيز البرنامج المعني بالأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة منصبا على التقاطع بين المسائل والسياسات الاجتماعية والبيئية على المستويات العالمية والوطنية والمحلية. وسيقوم البرنامج باستكشاف السبل التي تنتهجها البلدان لتنفيذ سياسات إيكولوجية – اجتماعية ابتكارية تجمع بين الأهداف البيئية والاجتماعية. وسينظر البرنامج في ما تنطوي عليه الممارسات المحلية من قدرات على إحداث تغيير، بما في ذلك الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ونهج ابتكارية أخرى في السياقات الحضرية، والدور الذي تؤديه في دعم منظومة اقتصادية شاملة اجتماعياً وسليمة بيئيا، والإمكانيات المتاحة لنقل الدروس وتطويرها. ويجري التشاور وجمع الأموال لتنفيذ مشاريع جديدة تتعلق بالمواضيع التالية: ''فهم توسع الطاقة المتجدِّدة في آسيا الوسطى''؛ و ''التكيف مع تغير المناخ: عملية صنع القرار في المدن الساحلية''؛ و ''إضفاء الطابع المؤسسي على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: منظورٌ دولي مقارن''؛ و ''الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمجتمعات الحضرية وحماية الفئات الضعيفة في أوقات الأزمات''؛ و ''تنفيذ الاستدامة من خلال الاقتصاد الاجتماعي: حالة سيول''.

خامسا – الاتصالات والتوعية

٧٥ – تتطلب ولاية المعهد منه أن تكون بحوثه ذات صلة بالسياسات العامة وأن تتناول مسائل ملحة تهمُّ منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء. ويهدف المعهد إلى ضمان أن تصل بحوثه إلى طائفة واسعة من الجهات الفاعلة المعنية بمختلف جوانب التنمية الاجتماعية وبأن تسترشد العمليات الوطنية والحكومية الدولية المتعلقة بالسياسات، وجهود الدعوة التي يبذلها

المجتمع المدني، والمناقشات العلمية بنتائج هذه البحوث. وخلال فترة السنتين، اضطلع المعهد بطائفة من الأنشطة الابتكارية والتقليدية، في مجالي الاتصالات والدعوة من أجل إتاحة بحوثه للجهات المعنية الرئيسية وجعلها في متناول تلك الجهات وملائمة لها، بهدف تعزيز وصولها إلى المجتمع العالمي وزيادة اهتمامه بها، وتعزيز المشاركة والتفاعل مع مختلف فئات الجمهور. وترد تلك الأنشطة في الفروع الثاني والثالث والرابع من هذا التقرير.

٧٦ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، قام المعهد كذلك بما يلي:

(أ) تحقيق عدد كبير من النواتج، بما في ذلك ٣٨ ورقة بحثية؛ ١٥ تقريرا موجزا عن السياسات وتقارير موجزة أخرى؛ و ٧ كتب/تقارير؛ و ٦٩ مدوَّنة ومقالة تحليلية[٣]؛

(ب) استخدام أدوات الاتصال الرقمية للتواصل مع جمهور واسع، مما أدى إلى زيادة عدد متابعيه في وسائط التواصل الاجتماعي إلى حوالي ٠٠٠ ٤٠ متابع وإنتاج ٥٣ شريط فيديو و ٢٨ ملفا صوتيا؛

(ج) تعزيز المشاركة المباشرة والحوار فيما بين أصحاب المصلحة من خلال ٣٦ مناسبة نظَّمها أو اشترك في تنظيمها مع الأمم المتحدة، والدولة العضو، والشركاء في الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني؛

(د) إصدار ١٠ أعداد من نشرة إلكترونية لتقاسم نتائج البحوث وسائر المعلومات مع جمهور عريض (الأعداد من ٢٢ إلى ٣١، متاحة على الموقع الشبكي التالي: www.unrisd.org).

٧٧ - ومن القنوات الهامة لتأثير البحوث التي يجريها المعهد مشاركة موظفي البحوث في الأنشطة الاستشارية والتشاورية للمسؤولين الحكوميين ومسؤولي الأمم المتحدة، والمشاركة في اجتماعات الخبراء، ومجموعات أفرقة العمل وأنشطة مماثلة، وتقديم مساهمات شفوية أو خطية حسب الاقتضاء. واضطلع موظفو المعهد بأكثر من ١٥٠ نشاطا استشاريا وتشاوريا في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

(٣) يمكن الاطلاع على قائمة تضم مجموعة مختارة من منشورات المعهد خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ في الموقع الشبكي التالي: http://www.unrisd.org/csocd-publications-2015-2016.

سادسا – مسائل مؤسسية

٧٨ – لا يتلقى المعهد أي تمويل من ميزانية الأمم المتحدة ولذلك يعتمد على الموارد التي يتلقاها أساسا من الحكومات والمؤسسات. ولقد تغير سياق تمويل المعهد كثيرا في العقد الماضي لأن المانحين تحولوا عن التمويل المؤسسي إلى تمويل المشاريع عن طريق عمليات تنافسية.

٧٩ – وساعد هذا التغيير على توجيه الجهات التي تتولى إعداد البحوث نحو تلبية مطالب المموِّلين، ولقد رحَّب المعهد بما وفَّره ذلك من حوافز. وفي الوقت نفسه، كان من الصعب على المعهد، بسبب ما يتفرَّد به من خصائص، الاستعاضة عن التمويل الأساسي الآخذ في الانخفاض بالتمويل المخصَّص فقط للمشاريع. وتشمل هذه الخصائص الآفاق البعيدة المدى، والإصرار على العمل مع باحثين من الجنوب وتعزيز قدراتهم، واتباع نهج نقدي، وموقع المعهد ضمن هيكل الأمم المتحدة.

٨٠ – وفي بداية عام ٢٠١٦، بلغ الوضع المالي للمعهد حدَّ الأزمة، حيث استُنفدت احتياطياته المالية وأصبحت عملياته مهدَّدة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، كتب مدير المعهد إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين لإبلاغهم بأن العمليات ستتوقف في نهاية أيار/مايو ٢٠١٦ إذا لم يحدث تغيير في حجم ونوع الدعم الذي يتلَّقاه المعهد.

٨١ – ولقد أتاحت فترة سبعة أشهر من التواصل مع أصحاب المصلحة التوعية بحالة المعهد والسعي إلى حشد الدعم المعنوي والسياسي والمالي اللازم لكفالة مواصلة المعهد عمله، وفي نهاية المطاف، إعادة تدعيمه على أسس مستقرة.

٨٢ – وتلقى المعهد دعما قويا من الدول الأعضاء الرئيسية – السويد وسويسرا وفنلندا – والإدارات في الأمانة العامة للأمم المتحدة، والوكالات المتخصِّصة والصناديق والبرامج، والمكتب التنفيذي للأمين العام على وجه الخصوص. وعلى إثر مناقشات ومفاوضات مع الشركاء الحكوميين الرئيسيين للمعهد ومنظومة الأمم المتحدة، حُشدت لصالح المعهد أموال من صناديق الطوارئ لتأمين استقرار وضعه. وسيتعين بذل جهود هائلة في المستقبل القريب لتنويع التمويل الأساسي وزيادة نسبة التمويل المستمد من المشاريع.

٨٣ – وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، عقد المعهد اجتماعا لأصحاب المصلحة مع ممثلي المانحين الثنائيين والشركاء الرئيسيين، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وإدارات الأمانة العامة لمناقشة الاستراتيجية المؤسسية للمعهد والتمويل والحوكمة.

ألف – الإدارة والموظفون

٨٤ – في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٥، استقالت مديرة المعهد، سارة كوك، من منصبها بعد توليها قيادة المعهد لمدة خمس سنوات ونصف السنة. وفي ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٥، أعلن الأمين العام تعيين بول لاد من المملكة المتحدة مديرا للمعهد. واستلم السيد لاد مهامه في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وقد أُعلن عن الوظيفة من خلال نظام إنسبيرا، وهو برنامج الأمم المتحدة الإلكتروني لاستقدام الموظفين، وعملية التوظيف التي يقودها المكتب التنفيذي للأمين العام (المناصب العليا) وتديرها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة.

٨٥ – وحتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، كان ما مجموعه ستة موظفين يعملون بموجب عقود في المعهد بجنيف وهم: المدير واثنان من كبار منسِّقي البحوث وموظف لشؤون الاتصالات والتوعية وموظفان للإدارة والدعم. وتلقى المعهد الدعم من سويسرا من أجل وظيفة خبير في المسائل الجنسانية (حتى تموز/يوليه ٢٠١٦) ومن ألمانيا من أجل وظيفة موظف فني مبتدئ للاشتغال بموضوع الأبعاد الاجتماعية لتغير المناخ (٢٠١٤-٢٠١٧).

٨٦ – وتتلقى مشاريع المعهد الدعم من باحثين مبتدئين يُوظَّفون بصفة استشاريين: وفي الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، كان هناك ثمانية محلِّلي بحوث. وبالإضافة إلى ذلك، يدعم أربعة استشاريين أنشطة الاتصالات. واستفاد المعهد أيضا من الدعم الذي قدَّمه ١٨ متدرِّبا خلال هذه الفترة، واستضاف تسعة زملاء باحثين زائرين.

٨٧ – وخلال عام ٢٠١٦، أصبح تخفيض نفقات المعهد أمرا لا مفر منه بسبب نقص التمويل. وأُنهيت خدمة الموظفين في مختلف المهام (الإدارة والاتصالات والبحوث) بغية المحافظة على القدرات الأساسية في كل منها. وتحقيقا لهذه الغاية، لم تُجدَّد عقود اثنين من منسِّقي البحوث، والمحرِّر المعاون، والمساعد الشخصي للمدير.

باء – الحوكمة والمجلس

٨٨ – اجتمع مجلس إدارة المعهد في جنيف يومي ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥. ولم يجتمع المجلس في عام ٢٠١٦ بسبب نقص التمويل؛ ومع ذلك، فقد وافق، كجزء من مسؤولياته، على الوثائق ذات الصلة على أساس ”عدم الاعتراض“.

٨٩ – وتغيَّر تشكيل المجلس خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وانتهت مدة عضوية بينا أغاروال وإفلينا داغنينو وجوليا سزالاي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، بعد ست سنوات.

٩٠ - وانتهت الفترة الأولى من عضوية مورين أونيل (الرئيسة) وهوانغ بينغ وباتريسيا شولتز في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥؛ ومدَّد الأمين العام ولاية السيدة أونيل لمدة سنتين. وأكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي إعادة تعيين السيد بينغ والسيدة شولتز حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٩١ - وبالنظر إلى الظروف المالية للمعهد وانخفاض عدد موظفيه، طُلب إلى اللجنة أن ترشح عضوا جديدا لعضوية المجلس في دورتها الثالثة والخمسين. وأكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعيين ساراسواثي مينون (الهند) (٢٠١٥-٢٠١٩) في جلسته العامة الثانية والثلاثين. وعلى هذا النحو، حتى تموز/يوليه ٢٠١٥، كان قد جرى تعيين ثمانية أعضاء في المجلس وبقي مقعدان شاغرين.

جيم - التقرير المالي

٩٢ - لا يتلقى المعهد أية أموال من الميزانية العامة للأمم المتحدة، فهو يُموَّل كليا من التبرعات التي تقدِّمها الحكومات ومؤسسات البحث وهيئات ومنظمات منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات أخرى.

٩٣ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، ومع العلم بأن حسابات عام ٢٠١٦ لا تزال مفتوحة، يُقدِّر مجموع إيرادات المعهد (باستثناء الإيرادات المتنوعة) للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ بمبلغ ٥,٠٦٨ ملايين دولار (انظر الجدول). ويُقدَّر مجموع النفقات بمبلغ ٥,٦٢٠ ملايين دولار.

٩٤ - ويُقدَّر التمويل المؤسسي (غير المخصَّص) بمبلغ ٤,٣٩١ ملايين دولار أتى منه مبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار من فنلندا، ومبلغ ٢,٧٢٠ مليون دولار من السويد، ومبلغ ١,٢٦١ مليون دولار من سويسرا (انظر الجدول).

٩٥ - ويعتمد المعهد حاليا على مموِّلين اثنين رئيسيين - الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي وسويسرا (الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون ووزارة الشؤون الخارجية) - لتمويل التكاليف المؤسسية وأنشطة البحوث والاتصالات والتأثير الرئيسية.

٩٦ - وينتهي التمديد لفترة سنتين (٢٠١٥-٢٠١٦) لاتفاق التمويل المتعدِّد السنوات مع الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي في نهاية عام ٢٠١٦. وينتهي الاتفاق الذي مدته ثلاث سنوات مع الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون أيضا (٢٠١٤-٢٠١٦) في نهاية عام ٢٠١٦.

٩٧ - ووقت كتابة هذا التقرير، كان تجديد هذه الاتفاقات قيد النظر وكذلك اتفاق متعدِّد السنوات مع فنلندا (وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة) وسويسرا (وزارة الشؤون

الخارجية). وتكفل هذه الاتفاقات المتعدِّدة السنوات تدفقات تمويلية يمكن التنبؤ بها ودعم استقرار المعهد في المستقبل.

٩٨ - ويُقدَّر تمويل (المشاريع) المخصَّص بمبلغ ٦٧٦ ٧٠٣ دولارات. وقدمت فنلندا (وزارة الشؤون الخارجية) الدعم للعمل على النشاط الذي يقوم به المعهد بشأن موضوع ”ربط الحماية الاجتماعية وحقوق الإنسان“. وقُدِّمت أموال أخرى من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووزارة الصحة في البرازيل، وعدد من وكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات، والمنظمات غير الحكومية الأخرى (انظر الجدول).

٩٩ - وجاءت مساهمات هامة لا ترد في الجدول من حكومة ألمانيا (موظف فني مبتدئ، ٢٠١٤-٢٠١٧)، وحكومة سويسرا (خبير جنساني منتدب، حتى تموز/يوليه ٢٠١٦)، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف (الحيز المكتبي ودعم البرامج).

مصادر التمويل، ٢٠١٥-٢٠١٦*

(بدولارات الولايات المتحدة)

الجهة المانحة	
البلدان	
البرازيل، وزارة الصحة/مستشفى دو كوراساو	٦٥ ٠٠٠
فنلندا، وزارة الشؤون الخارجية	١٠٩ ٦٢٣
فنلندا، وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة	٤٠٠ ٠٠٠
السويد، الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي	٢ ٧٢٠ ٢٧٧
سويسرا، وزارة الشؤون الخارجية	٣٩٦ ٢٩٢
سويسرا، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون	٨٦٤ ٨٨٢
المملكة المتحدة، وزارة التنمية الدولية	٢١ ١٤٨
وكالات الأمم المتحدة	
منظمة العمل الدولية	١٢ ٣١٢
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١٧٠ ٠٠٠
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	١٠ ٠٠٠
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	٧٥ ٠٠٠
مؤسسات البحوث وغيرها من جهات التمويل	
مؤسسة فريدريش إيبرت	٢٠ ٠٣٣
مؤسسة فورد	٧١ ٢٩٠

الجهة المانحة	
معهد الدراسات العليا	٢٠ ٧٧٤
المركز الوطني للدراسات الاجتماعية	١٥ ٠٠٠
جامعة برن	٧٢ ٥٢٣
جامعة هانكوك للدراسات الخارجية	٢٤ ٠٠٠
المجموع	**٥ ٠٦٨ ١٥٤**

* التقديرات حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، باستثناء الإيرادات المتنوعة والمساهمات العينية.